خلال جلسة مجلس النواب أمس

تكليف لجنة برلمانية بمقابلة وزير الداخلية لمعرفة ما اتخذ تجاه المتهم بتمزيق المصحف الشريف

إقرار دراسة مشروعي قانونين بشأن السلطة القضائية وتقديم مشروع متكامل في ضوئها

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس إحالة مشروع قانون السلطة القضائية المقدم من الحكومة إلى اللجنة المختصة لدراسته مع مشروع القانون المنظور أمامها والمقدم من عضو المجلس عبد الرزاق الهجري وتقديم مشروع قانون متكامل بذلك بعد دراسته ومناقشته إلى المجلس في جلسة لاحقة.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تنظيم شؤون السلطة القضائية وتنظيم عمل هيئاتها وأجهزتها المختلفة وتحديد درجات المحاكم وكيفية إنشائها وتشكيلها ومهامها واختصاصاتها وطرق التعيين في الوظائف القضائية، كما يبين مشروع التعديل حقوق وواجبات القضاة وتنقلاتهم وانتدابهم ومحاسبتهم وكل ما يتعلق بهم، كما ينظم المشروع علاقات السلطة القضائية بسلطات الدولة الأخرى في إطار مبدأ الفصل بين السلطات هذه العلاقة القائمة على الاستقلال والتعاون والتوازن والتكامل فيما بينها.

استعراض تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن غرق (8) من طلبة كلية التربية البدنية في الحديدة

تكليف لجنة الصحة بمتابعة عمل مراكز غسيل الكلى في المحافظات ومعرفة احتياجاتها اللازمة

ويساهم مشروع التعديل في إصلاح نظام السلطة القضائية من خلال التحديد الدقيق للمسئوليات والوضوح في المهام والاختصاصات وإزالة التداخل والازدواجية بين عمل الأجهزة والهيئات المكونة للسلطة القضائية وهو ما يعني وضوح خطوط السلطة والمسئولية ويوفر مشروع القانون الإطار العام للنظام القضائي المعتمد القائم على أسس دستورية وموضوعية مجردة وفق مفاهيم سليمة وواضحة.

ويستند مشروع التعديلات بشكل رئيس الى نصوص الدستور عامة والنصوص المتعلقة بالسلطة القضائية الواردة في الفصل الثالث من الباب الثالث منه تحت عنوان السلطة القضائية خاصة وما ورد فيها من مبادئ وقواعد وأحكام شكلت منطلقاً أساسياً لعملية إعداد مشروع قانون السلطة القضائية.

ويستوعب مشروع التعديلات الأحكام والقواعد التي تضمنتها عدد من مواد الدستور الخاصة بالسلطة القضائية وكذا تعزيز استقرار القضاء قضائياً ومالياً وإدارياً وإناطة الصلاحيات المتعلقة بشؤون القضاء في مجلس القضاء الأعلى وذلك من خلال تعزيز دور مجلس القضاء الأعلى للبت في كل ما يتعلق بشؤون القضاة من تعيين ونقل وندب وإعارة ومحاسبة.

واقر المجلس تشكيل لجنة من بين اعضائه لمقابلة وزير الداخلية لمعرفة الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة المختصة تجاه الشخص المتهم بتمزيق المصحف الشريف .

إلى ذلك استمع المجلس الى توصيات لجنة الصحة العامة والسكان حول شكوى عدد من أعضائه بشأن إغلاق مركز الغسيل الكلوي بمحافظة الحديدة وكذا التوضيحات المقدمة من وزير الصحة العامة والسكان والذي اوضح ان مركز غسيل الكلى يعمل بصورة دائمة وان الوزارة تسعى للتوسع في عملية توصيل خدمات مراكز غسيل الكلى في عموم محافظات الجمهورية ، مشيرا الى انه تم تشكيل لجنة من وزارة الصحة للتأكد من سير العمل بمراكز الكلى ومعرفة احتياجاتها اللازمة.

وفي ضوء ذلك أقر المجلس تكليف اللجنة المعنية بمتابعة ما اشار اليه وزير الصحة في توضيحاته وتقديم نتائج ذلك الى المجلس.

من جهة اخرى استعرض المجلس تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق بشأن حادث غرق ووفاة ثمانية طلاب من المستوى الثاني بكلية التربية البدنية والرياضية بجامعة الحديدة.

واوضحت اللجنة في تقريرها انه رغم قناعتها بأن ما حدث كان قضاء الله وقدره ، الا ان الحادث الأليم يعد الأول من نوعه على مستوى الجامعة ولم تشهد الجامعة أو الكلية منذ إنشائها أي حوادث مماثلة.

وقالت:« ان هذا ناتج عن ضعف البنية التحتية، والتقصير غير المتعمد وعدم تقسيم الطلاب إلى مجاميع صغيرة بحيث يكون العدد من (15-20) طالبا في المجموعة ليسهل تدريبها والمحافظة عليها وسهولة إنقاذها عند التعرض لأي خطر إلى جانب إدخال الطلاب إلى البحر يوم حادث الغرق بدون توفر أدوات السلامة التي جرت العادة على استخدامها كأبسط أداة من ادوات النجاة تحت مبرر تغيب الطالب المكلف بإحضار هذه الادوات إلى البحر عند التدريب».

واشارت اللجنة في تقريرها إلى انه لم يتم التنسيق مع خفر السواحل أو إبلاغ الأمن أثناء تنفيذ الدروس التطبيقية للسباحة في البحر للقيام بواجبها في حالة حصول أي حادث الى جانب عدم وجود مقومات الكلية من بنية تحتية وتجهيزات وتوفير المتطلبات الأساسية للتدريب.

وطالبت اللجنة في استنتاجها بان تقوم الجامعة بإنشاء مسبح أولمبي داخلي لكلية التربية البدنية ، كما طالبت الكلية بعدم قبول الطلاب بأكثر من الطاقة الاستيعابية للكلية وفي ظل عدم توافر البنية التحتية والتجهيزات الكافية واللازمة للتدريب كونها كلية نوعية.

وقدمت اللجنة في ختام تقريرها عددا من التوصيات إلى المجلس كمقترحات لتوجيه الحكومة بها لمعالجة الملاحظات والاستنتاجات التي توصلت إليها في هذا الموضوع.

على ذات الصعيد واصل المجلس الاستماع إلى تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة والمكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2006م وأرجأ الاستماع إلى بقية التقرير في جلسة أخرى.

وكان مجلس النواب قد أستهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه بحضور الاخوة أحمد محمد الكحلاني ، وزير شئون مجلسي النواب والشورى وعبدالكريم يحيى راصع ، وزير الصحة العامة والسكان وغازي احمد اسماعيل وكيل الوزارة لقطاع الطب العلاجي ، وسيواصل أعماله صباح اليوم الاحد بمشيئة الله تعالى.

في محاضرة بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المطالبة بوضع خطة طوارئ لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية على اليمن

صنعاء / سبأ:

دعا الباحث الاقتصادي منصور البشيري إلى ضرورة تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية في اليمن ووضع خطة طوارئ لمواجهة الازمة المالية العالمية .

وأكد في المحاضرة التي القاها حول «انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني» والتي نظمها مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي أمس ضرورة المحافظة على استقرار أسعار الصرف ،وإدارة عملية إصدار أذون الخزانة ، وترشيد الإنفاق العام بصورة تضمن عدم المساس بالإنفاق الاستثماري.

وطالب الباحث الاقتصادي الذي يشغل منصب مدير الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالإسراع في إعداد وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من العودة المحتملة للأموال العربية المهاجرة، وكذا معالجة انخفاض النفقات الاستثمارية العامة ومواصلة الإصلاحات التي تمت في جانب بيئة الأعمال.

كما دعا الحكومة الى تعبئة الموارد المالية الخارجية (تمويلات المانحين) وتكثيف جهودها في التواصل مع المانحين وطرح مبادرات جديدة على المانحين للإسراع في إعداد قوائم المشاريع الاستثمارية الحكومية.

واستعرض الباحث تحديات النمو الاقتصادي في ظل الأزمة المتمثلة بتراجع الاستهلاك الكلي وتباطؤ الإنفاق الاستثماري العام والخاص،وكذا تباطؤ عملية تخصيص التعهدات، وتأثر العديد من القطاعات المرتبطة بالعالم الخارجي)، وفيما يخص التحديات المالية العامة فستواجه تزايد حجم الدين المحلي وارتفاع وتزايد عجز الموازنة.

كما استعرض البشيري التحديات التي تواجه القطاع النقدي والمصرفي اليمني المتمثلة بعدم التناسق بين معدلات نمو العرض النقدي مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإحداث ضغوط تضخمية، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، بالاضافة الى انخفاض الاحتياطيات الخارجية،وهشاشة استقرار قيمة الريال.

وأوضح أن أغلب الاستثمارات الخارجية غير النفطية في اليمن هي استثمارات خليجية، مؤكداً إن استثمارات الشركات النفطية ستشهد تراجعاً جراء توقعات انكماش الاقتصاد العالمي مما سيؤثر على عجز ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي.

وتطرق الى الاثار السلبية للأزمة على الاقتصاد اليمني المتمثلة بانخفاض حجم التمويل الأجنبي المتاح لعملية التنمية ، وإضعاف الوضع المالي الجيد للموازنة ، بالاضافة الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية متدنية وغير كافية للوفاء بتحقيق أهداف التنمية.

وأضاف ان الازمة ستعمل «على زيادة العجز في ميزان المدفوعات نظرا لانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالذات في أمريكا واليابان والاتحاد الأوربي، وكذا التراجع المحدود للتدفقات الاستثمارية نحو اليمن ، وبالذات في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط الخام والاستثمارات الخليجية وانخفاض تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج جراء الإنكماش الاقتصادي المتوقع في بلدان المهجر».

وبيّن البشيري الآثار الايجابية للازمة المالية في انخفاض قيمة الواردات السلعية ومدخلات الإنتاج الوسيط ،وانخفاض معدلات التضخم المتوقعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع المستوردة وكذا انخفاض تكاليف النقل العالمية بالاضافة الى إعادة تدوير جزء من الأصول المالية الإقليمية إلى المنطقة.

وكان الباحث الاقتصادي قدم لمحة عامة عن الأزمة الاقتصادية العالمية بدايتها واثارها على الاقتصادي العالمي .

لدى تدشين البرامج التدريبية للمعهد الوطني للعلوم الإدارية

وهيبة فارع : نهدف إلى تغطية الفجوة القائمة بين الاحتياجات ومهارات كوادر الدولة

صنعاء / سبأ:

دشن المعهد الوطني للعلوم الإدارية بصنعاء وفروعه في المحافظات أمس برامجه التدريبية الإدارية والمالية والإحصائية للفترة الأولى من العام التدريبي 2009م.

وفي هذا السياق إفتتحت عميد المعهد الدكتورة وهيبة فارع بصنعاء برنامج مهارات التخطيط للمديرين وبرنامج الادارة المالية للمدراء غير الماليين وبرنامج الـ(أس. بي. أس. أس) الخاص باعداد التقارير الإحصائية.

وفي الافتتاح أوضحت الدكتورة فارع ان الهدف من البرامج التدريبية ،رفع مستوى اداء الكوادر الادارية والتعرف على احتياجات ومتطلبات الجانب الاداري لتغطية الفجوة القائمة بين الاحتياجات الفعلية ومهارات كوادر الوحدات الادارية في الدولة.

وأشارت إلى أن دورات البرنامج التدريبي ستشمل الجهات ذات الاهتمام ابتداء من رئاسة الوزراء ووزارات المالية والتخطيط والخدمة المدنية والادارة المحلية وكذا الوزارات الخدمية مثل التربية والتعليم وبعض الوزارت التي لها اهتمام بمثل هذه البرامج.

واعتبرت الدكتورة فارع المعهد حلقة وصل بين كافة المؤسسات للقيام بدورها في عملية تحديث الادارة من منطلق أن تحديث الجهاز الاداري المعطى الرئيسي لتطوير أي مجتمع يستوعب كافة المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأكدت بان معهد العلوم الادارية سيظل بيت الخبرة الادارية.

كما أكدت أن المعهد سيقطع خلال العامين القادمين شوطا كبيرا في تطوير العمل الاداري في مختلف الاتجاهات.

وقالت ان :هذا العام سيكون حافلا بالكثير من الانشطة التدريبية التي سينفذها المعهد لكل منتسبي القطاعات الحكومية سواء على مستوى الدواوين العامة للوزارة او الادارات العامة في المحافظات.

ويتوزع المشاركون على ثلاثة برامج تدريبية ،الاول حول مهارات التخطيط للمديرين ويهدف إلى شرح ابعاد خصائص التخطيط الفعال واستيعاب عناصر العملية التخطيطية وفهم المهارات المطلوبة للتخطيط لدى المديرين ومراحل عملية التخطيط وتقييم النتائج والعائد من الخطة.

ويهدف برنامج الادارة المالية للمديرين غير الماليين إلى تعريف المشاركين من مديري المشاريع والإدارات ورؤساء الاقسام بأهداف الادارة المالية وعلاقتها بالمحاسبة والإلمام بأهمية الادارة المالية كأداة لتوفير المعلومات والتخطيط والرقابة والقدرة على فهم وقراءة البيانات المالية .

وكذلك معرفة مفهوم الموازنة ومبادئ اعدادها واجراءات تطبيقها ومعوقاتها وتقييم اداء الانشطة المختلفة باستخدام الموازنة واجراءات الرقابة على المشروعات الاستثمارية.

فيما يهدف البرنامج التدريبي(أس. بي. أس .أس) حول إعداد التقارير الاحصائية إلى تزويد المشاركين من كوادر التخطيط والاحصاء والرقابة والمراجعة والمتابعة والتقييم والجودة والمعلوماتية ،بمهارة استخدام البرنامج في ادخال البيانات واعداد التقارير الاحصائية.

اخي المواطن.. اختي المواطنة
باستكمال التحصين الروتيني نحمي أطفالنا من أمراض قاتلة.. فلنحرص على تحصينهم